**Al-Adab Journal Issue. No (155) Supplement (December) 2025**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

# The Impact of Modernization and Development Processes in the United Arab Emirates on the Family

**Researcher: Meead Abdullah M- Al-Dhahouri**
**PhD student in Sociology - Development Policies Track**
**u21106833@sharjah.ac.ae**
**Prof. Hussein Al-Othman (Ph.D.)**
**University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences**
**halothman@sharjah.ac.ae**

Copyright (c) 2025 **Meead Abdullah M- Al-Dhahouri, Prof. Hussein Al-Othman (PhD)**

**DOI: https://doi.org/10.31973/c2cqr475**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

## Abstract:

This study aims to explore the impact of modernization and development processes in the United Arab Emirates on families and how Emirati families benefit from modernization and development in enhancing their ability to adapt to contemporary demands, improving their quality of life, and expanding health and educational opportunities. This has contributed to building a diverse and advanced society that interacts flexibly with global challenges. The current study followed the descriptive-analytical approach by reviewing and analyzing available data to reach conclusions and gain a deeper understanding of the subject under investigation. The study presented several key findings, including: Development in the UAE has contributed to raising the standard of living for families, enhancing their economic stability and ability to adapt to modern demands, improving family quality of life, and expanding health and educational options. Additionally, the study found that women's entry into the labor market has led to a shift in traditional family roles, creating new challenges that require strengthening social services, particularly in the area of childcare. The study recommended the need to encourage flexible work policies, such as remote work, to support work-life balance. Furthermore, it emphasized the importance of continuing investments in renewable energy and technology to promote economic sustainability and support family development. It also suggested the development of cultural and social awareness programs to strengthen social values and enhance family bonds.

**Keywords**: Family Life, Modernization and Development, Social Progress, United Arab Emirates.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Issue. No (155) Supplement (December) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

# أثر عمليات التحديث والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الأسرة

**الباحثة: ميعاد عبدالله محمد الظهوري**
**طالبة دكتوراه في علم الاجتماع – مسار سياسات التنمية – جامعة الشارقة**

**أ.د. حسين العثمان**
**جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم علم الاجتماع**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عمليات التحديث والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الأسر، وكيفية استفادة الأسرة الإماراتية من التحديث والتنمية في تعزيز قدرتها على التكيف مع متطلبات العصر، وتحسين جودة الحياة، وتوسيع الخيارات الصحية والتعليمية، مما أسهم في بناء مجتمع متنوع ومتقدم يتفاعل بمرونة مع التحديات العالمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على البيانات المتوافرة وتحليلها للوصول إلى استنتاجات وفهم أعمق للموضوع قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: ساهمت التنمية في الإمارات في رفع مستوى معيشة الأسر وتعزيز استقرارها الاقتصادي وقدرتها على التكيف مع متطلبات العصر، وتحسين جودة الحياة الأسرية وتوسيع الخيارات الصحية والتعليمية. كما توصلت الدراسة إلى أن انخراط المرأة في سوق العمل ساهم في تغيير الأدوار التقليدية داخل الأسرة، مما أثار تحديات جديدة تتطلب تعزيز الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجال رعاية الأطفال. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع سياسات العمل المرنة، مثل العمل عن بعد، لدعم التوازن بين العمل والحياة الأسرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مواصلة الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا لتعزيز الاستدامة الاقتصادية ودعم التنمية الأسرية. كما يستحسن إعداد برامج توعية ثقافية واجتماعية لتعزيز القيم الاجتماعية وتقوية الروابط الأسرية.

**الكلمات المفتاحية:** التحديث والتنمية، التطور الإجتماعي، الحياة الأسرية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

**المقدمة:**

يشير مصطلح التحديث إلى السياسات والأنشطة التي تتبناها دولة ما للانتقال من حالة إلى حالة أفضل على كافة المستويات سواءً اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية وتسعى نظريات التحديث والتنمية إلى تحديد المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في التقدم الاجتماعي والتنمية في المجتمعات، كما تسعى إلى شرح عملية التطور الاجتماعي (أحمد، ٢٠٢١: ٥١).

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة مثالًا بارزًا في العالم العربي، فقد استطاعت منذ تأسيسها في عام ١٩٧١ تحقيق طفرة تنموية هائلة شملت جميع جوانب الحياة، وذلك بفضل السياسات الحكيمة لرؤية القيادة الإماراتية التي ركزت على بناء بنية تحتية حديثة وتطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة مثل النفط والغاز، والصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا وأثرت هذه السياسات بشكل إيجابي على المجتمع الإماراتي. حيث ارتفعت مستويات المعيشة، وتحسنت الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل بشكل كبير. ومع هذا التقدم، تأثرت الحياة الأسرية أيضا بشكل ملحوظ. فقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية إلى تغيير الأدوار التقليدية داخل الأسرة، حيث باتت المرأة تشارك بشكل أكبر في سوق العمل، مما أدى إلى الحاجة لتحقيق توازن بين الحياة المهنية والأسرية (جعفر، ٢٠٢٠: ١٦٤).

ساهمت هذه التنمية في تحسين مستوى التعليم وتزويد الأجيال الشابة بمهارات جديدة، مما أتاح لهم فرصًا لتحقيق طموحاتهم. ومع ذلك، فقد فرضت أيضًا ضغوطًا على الأسر لدعم أطفالهم في التكيف مع متطلبات التعليم العالي والتخصصات المهنية. في ظل التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، شهدت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الإماراتية تغييرات أثرت على الروابط العائلية التقليدية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، استفادت الأسر الإماراتية من التحديث والتنمية في تعزيز قدرتها على التكيف مع متطلبات العصر، وتحسين جودة الحياة، وتوسيع الخيارات الصحية والتعليمية، مما أسهم في بناء مجتمع متنوع ومتقدم يتفاعل بمرونة مع التحديات العالمية.

**مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة حول دراسة التأثيرات الناتجة عن عمليات التحديث والتنمية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الأسرية. فقد شهدت الدولة تغييرات ملحوظة، مثل تحسين البنية التحتية، تحديث النظام التعليمي، تطوير الخدمات الصحية، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تنويع الصناعات واستثمارات

التكنولوجيا. أسهمت هذه العمليات في تحويل المجتمع الإماراتي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يعتمد على التكنولوجيا والابتكار، مما أثر بدوره على الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية من خلال تغيير الأدوار التقليدية وتلبية احتياجات الحياة العصرية.

وبناء على ما سبق؛ تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير عمليات التحديث والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الأسر من حيث توسيع الفرص أمام أفرادها؟

**أهمية الدراسة:**

- تعد دراسة أثر التنمية والتحديث في دولة الإمارات في الأسرة أمرًا بالغ الأهمية لفهم تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على الديناميات الأسرية. في ظل التطور السريع، مثل زيادة نسبة النساء العاملات وتوسع استخدام التكنولوجيا، تواجه الأسرة الإماراتية تحديات وفرصًا جديدة تستدعي دراسة شاملة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تملأ فراغًا في الأبحاث السابقة، إذ لم يتم توثيق تأثير هذه التغيرات بشكل كافٍ.
- يساعد أيضاً البحث في هذا الموضوع دعم السياسات الحكومية والمجتمعية لتحسين حياة الأسر وتعزيز استقرارها. كما يساهم في تطوير برامج تعليمية وتدريبية تساعد الأسر على التكيف مع مستجدات العصر وتحقيق التوازن بين الحياة العملية والأسرية. كما يمكن لهذه الدراسات أن تقدم رؤى لحلول استراتيجية تعزز الاستقرار الأسري في ظل التحديث المستمر.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد على منهجية تحليل البيانات المتاحة، إذ تهدف إلى إجراء تحليل شامل للبيانات والمعلومات المتوفرة في (الوثائق العامة والسجلات الرسمية، بما في ذلك الأرشيفات الواسعة لمكتب التعداد، الوثائق الخاصة، وسائل الإعلام، أرشيفات بيانات العلوم الاجتماعية)، مما يسهم في الوصول إلى استنتاجات وفهم أعمق للموضوع المدروس.

ومن مزايا البحث باستخدام البيانات المتاحة ما يلي: القياس غير التفاعلي، وتحليل البنية الاجتماعية، ودراسة وفهم الماضي، فهم التغيير الاجتماعي، دراسة المشكلات عبر الثقافات، التوفير في تكاليف البحث.

كما استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات المعمقة وذلك بغرض توضيح أثر عمليات التحديث والتنمية على الأسرة مباشرة من خلال طرح الأسئلة وجمع الآراء مما يوضح حقيقة ذلك الأثر ودوره في تحقيق التنمية والاستقرار داخل الأسرة والمجتمع وأعد الباحث عدد من

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الأسئلة التي يمكن من خلالها تكوين صورة عامة وواقعية الأثر الذي أحدثته التنمية على الأسر في الإمارات وتم تضمين تفاصيلها في نقاط البحث الأساسية وشملت:

**الأسئلة التمهيدية:**

- ممكن أن تعرف نفسك وتخبرني عن خلفيتك المهنية أو الأكاديمية؟
- كيف ترى التغييرات التي حدثت في الإمارات خلال السنوات الأخيرة في مجالات التحديث والتنمية؟

**٢. الأسئلة المحورية:**

- كيف أثرت عمليات التحديث والتنمية في دولة الإمارات في النمط الاجتماعي للأسر الإماراتية؟
- هل ترى أن التنمية الاقتصادية التي شهدتها الإمارات قد ساعدت في تحسين مستوى المعيشة للأسر؟ كيف؟
- ما تأثير التغيرات الاجتماعية، مثل دخول المرأة إلى سوق العمل وزيادة فرص التعليم، في دور الأسرة في الإمارات؟
- كيف ترى أثر التقدم التكنولوجي في الإمارات في الحياة اليومية للأسر؟ هل ساعد على تسهيل حياتهم أم خلق تحديات جديدة؟
- هل هناك أي آثار ثقافية أو اجتماعية للتحديث والتنمية على القيم الأسرية في الإمارات؟

**٣. أسئلة استكشافية:**

- هل أثر التحديث في الإمارات على التوازن بين العمل والحياة الأسرية؟ وكيف تعاملت الأسر مع هذا التغيير؟
- كيف ترى تأثير التحديثات على الأنماط السكنية للأسرة الإماراتية؟ هل تغيرت مواقف الأسر من المسكن وتفضيلاتهم؟
- هل تشعر أن هناك صعوبة في التكيف مع التغيرات الحديثة بالنسبة للأسر في بعض المناطق مقارنة بأخرى؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي أبرز التحديات؟
- كيف تتعامل الأسر مع تغيرات تكاليف المعيشة بسبب التطورات الاقتصادية في الإمارات؟ هل هناك استراتيجيات جديدة للتعامل مع الضغوط المالية؟

**٤. أسئلة متابعة:**

- كيف يمكن للحكومة أو المؤسسات الخاصة تعزيز دور الأسر في مواجهة تحديات التحديث والتنمية؟

- هل تعتقد أن التحديث والتنمية في الإمارات قد أدى إلى تغييرات في نظرة الشباب الإماراتي للعائلة والمستقبل؟
- هل ترى أن التنمية الحضرية في الإمارات (مثل تطور المدن والمناطق الصناعية) قد أثرت بشكل إيجابي أو سلبي على الأسرة؟

**٥. الأسئلة الختامية:**

- في رأيك، كيف يمكن أن تساهم التنمية المستدامة في الإمارات في تحسين نوعية الحياة للأسر في المستقبل؟
- ما النصيحة التي تقدمها للأسر الإماراتية من أجل التأقلم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية القادمة؟
- هل لديك أي رؤى أو اقتراحات لتحسين استراتيجيات التنمية في الإمارات بما يتماشى مع احتياجات الأسر؟

**الإطار النظري**

**مفهوم التحديث والتنمية:**

يعبر مفهوم التحديث عن التقدم والتطور الذي يحدث نتيجة للتغير الاجتماعي الشامل، إذ ينتقل المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة جديدة لم يعتد عليها من قبل. وتعدُّ هذه العملية معقدة، إذ تهدف إلى إحداث تغييرات في كافة الجوانب، بما يسهم في تحقيق التوازن في جميع المجالات.

ويرتبط التحديث بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تتضح في الأنشطة المختلفة بتأثير عوامل داخلية تتمثل في سلوك الأفراد ودرجة وعيهم ورغبتهم الحقيقية في تحديث مجتمعهم أو بمؤسسات حكومية وأهلية تدعو في أهدافها الى التحديث أو خارجية متمثلة بالتغيرات التي حصلت في العالم الخارجي، فأصبح انتقال المستجدات الفكرية والتقنية بسرعة مذهلة بفعل تطور وسائل النقل والإعلام ومن المفاهيم المرتبطة بالتحديث مفهوم التنمية وهي لا تعني التحديث وإنما ترتبط به من نواحي التطور بصورة عامة في كافة المجالات (المريمي، ٢٠٢٣: ١٧١).

والمفهوم الآخر المرتبط بالتحديث هو الحداثة وهو يهتم بفكر الإنسان ومفاهيمه وبنية الدولة ومرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويرجع السبب في عدم استخدام مفهوم موحد للتحديث الى الخلط في حصر استخدام المفهوم الي دول العالم المتقدم أي الانتماء إلى تلك الدول وأيضاً التركيز على عملية واحدة في المجتمع الحديث باعتباره المحور أو الأساس اللازم لعملية التحديث (بكوش، ٢٠٢٢).

تُعتبر مجتمعات العالم الثالث مجتمعات تمر بعملية تحديث، حيث تشهد انتقالًا من نمط الحياة التقليدية إلى نمط الحياة الحديث. وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية تحليل الفروق بين المجتمعات التقليدية والحديثة، حيث ينظر إلى المجتمعات التقليدية كقوة اقتصادية وسياسية واجتماعية حديثة. كما أن دراسة هذه المجتمعات تتم من خلال تحليل القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة، فضلا عن استخدام مؤشرات التحديث لتقييم مدى تقدم هذه المجتمعات والصعوبات التي تعترض طريق تطورها.

تعد التنمية والتحديث من القضايا الجوهرية التي تشغل بال المهتمين في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فهاتان العمليتان مرتبطتان ببعضهما البعض وتستمران في التفاعل، حيث تساهمان في تعزيز قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتطويره. تعد هذه العملية ديناميكية، تتضمن سلسلة من التغيرات الكمية والوظيفية في المجتمع، وتهدف إلى توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة من خلال زيادة فعالية الأفراد في استغلال إمكانيات المجتمع إلى أقصى حد. وتعتمد هذه الجهود على البيئة الثقافية لتحقيق الأهداف المنشودة، من خلال تعزيز الأدوار الاجتماعية وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

نتيجة للتطورات السريعة في مجالات التنمية والتحديث، تواجه الأسرة تحديات كبيرة ناتجة عن تأثيرات العولمة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تؤدي إلى انحراف الأبناء عن القيم والعادات الاجتماعية. في هذا الإطار، أصبح الدور الرقابي للأسرة أكثر تعقيدًا بسبب الاستخدام المفرط للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأبناء، مما قد يهدد القيم الثقافية. من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل التأثيرات المتعددة لعمل المرأة، التي قد تكون لها آثار إيجابية أو سلبية على الأبناء والأسرة بشكل عام (أحمد، ٢٠٢١: ٢٢٦).

**الخلفية التاريخية للتنمية:**

يعدُّ مفهوم التنمية قديمًا من حيث مضمونه، إذ نشأ نتيجة للتطورات التي شهدها العالم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي رافقت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فقد كان هذا المفهوم أكثر بروزًا في الخطابات الفكرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في أواخر القرن التاسع عشر، ليصبح أكثر إشعاعًا في النصف الثاني من القرن العشرين في معظم دول العالم.

تعدُّ الإمارات مثالًا بارزًا على التحول السريع والمذهل من اقتصاد تقليدي يعتمد على موارد محدودة إلى اقتصاد حديث ومتقدم في مدة زمنية قياسية منذ بدايتها. حققت الإمارات تقدمًا ملحوظًا بفضل استراتيجياتها المبتكرة في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، مما أسهم

في بناء اقتصاد قوي ومتوازن. استطاعت الإمارات أن تصبح نموذجًا عالميًا في مجال التنمية المستدامة والتحديث، محققة إنجازات بارزة في مختلف المجالات من التكنولوجيا والبنية التحتية إلى التعليم والصحة، مما جعلها في مقدمة الدول الرائدة في عالم التنمية والتقدم.

حققت دولة الإمارات إنجازات بارزة في تطوير بنية تحتية شاملة أسهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعود هذا النجاح إلى استثمارات كبيرة، تخطيط استراتيجي مدروس، وتبني تقنيات حديثة. تلعب البنية التحتية دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى جودة الحياة. كما تضع الإمارات أهمية كبيرة على الاستدامة في مشاريعها، وتستثمر في مصادر الطاقة المتجددة. وقد شملت جهودها جميع القطاعات، بما في ذلك النقل والطاقة الإسكان والاتصالات (وكالة أنباء الإمارات، ٢٠٢٤)

في عام ٢٠٢٤، تقدمت الإمارات في المؤشرات العالمية، إذ احتلت المركز السابع عالميًا في تقرير التنافسية، والمركز الخامس عالميًا في جودة البنية التحتية للنقل، والأول عربيًا في جودة الطرق. كما تصدرت مؤشرات سرعة الإنترنت عالميًا وحازت المركز الأول إقليميًا في تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، متقدمة تسع مراكز عالميًا لتصل إلى المركز ١٧ من بين ١٩٣ دولة (بكوش، ٢٠٢٢).

**نمو الاقتصاد الوطني في الإمارات:**

تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو تجاوز التوقعات في عام ٢٠٢٢، وساهمت السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها في دعم نمو الاقتصاد في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من مخاطر الركود (التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة).

حقق الاقتصاد الوطني نمواً خلال عام ٢٠٢٢ بوتيرة لم يشهدها خلال السنوات العشرة الماضية، وتمكن من التعافي الاقتصادي واسترجاع الجزء الأكبر من مستويات الإنتاج ما قبل جائحة كورونا وما تبعها من اضطرابات جيوسياسية اقتصادية عالمية، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٢ مقابل عام ٢٠٢١ بنسبة ٧.٩% مدفوعاً بنمو الناتج للقطاعات غير النفطية بوتيرة مشابهة وبنسبة ٧.٢% خلال ذات المدة.

وأشار تقرير البنك الدولي (٢٠٢٢) أنه على مدار العقود الماضية، شرعت الإمارات في تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي شامل، مستفيدةً من عائدات النفط لتطوير بنيتها التحتية وتعزيز القطاع الخاص. وقد أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، إذ أطلقت مشاريع في مجالات مثل السياحة والطيران والتكنولوجيا.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ونتيجة لذلك، أصبحت الإمارات اليوم واحدة من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، حيث تسهم القطاعات غير النفطية بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

**نظريات التنمية:**

نظريات التنمية هو مصطلح يدور حول عمليات التغيير وفهم كيفية حدوثها في المجتمعات.

في أوروبا أسهم العلماء في الأجزاء الأقل تطوراً فيها ضمن العالم الاستعماري، في إيجاد نظريات التنمية الحديثة وبنائها في الأربعينيات، بتأكيد دور الدولة وتقديم النقد بالدرجة الأولى لدور السوق من منظور الليبرالية واليسار بحلول الثمانينيات.، وهناك العديد من النظريات التي تقوم عليها التنمية، ويُمكن توضيح أهم هذه النظريات كما يأتي (أبو كريشة، ٢٠٣٣: ٤٩).

**نظرية التحديث والنمو:**

تشمل التنمية بشكل عام مجموعة واسعة من المتغيرات في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والدين والبيئة. وقد تأثرت نظرية التنمية بشكل كبير بالفكر الاقتصادي على مر العصور، حيث وضع بعض المؤرخين نماذج لتطور مراحل النمو، محددين عملية التنمية كمرحلة متسلسلة يتعين على جميع المجتمعات اجتيازها.

وبذلك، أصبح هذا المفهوم بمثابة الإطار الرئيسي الذي يستند إليه مفهوم التحديث. وقد زعمت هذه النظرية أنه عند تواصل المجتمعات الفقيرة أو النامية مع مجتمعات أوروبا الغربية ودول أمريكا الشمالية، ستتجه هذه المجتمعات بسرعة نحو التحديث، مما سيمكنها من تحقيق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها الدول المتقدمة.

ومع حلول الستينيات من القرن الماضي، واجهت دول العالم الثالث فترة طويلة من التخلف، وهو ما لم يتوافق مع توقعات نظرية التحديث. لذا، ظهرت دعوات مضادة تؤكد أن الدول النامية تختلف بشكل جذري عن مراحل تطور الدول المتقدمة، مما يستدعي ضرورة تطويرها على وفق نماذج مختلفة (خمش، ٢٠٠٤: ٢١١).

**نظرية التبعية:**

تفسر هذه النظرية عدم النمو أو تخلف دول العالم الثالث أو الدول النامية من خلال مفهوم التبعية للدول الغربية الرأسمالية. وتعتقد أن سبب تخلف هذه الدول يعود إلى عدم التكافؤ في العلاقات بينها وبين البلدان الرأسمالية حيث تؤدي هذه العلاقة إلى استنزاف الفائض من الدول النامية، مما يمنع تراكمه، ومن ثمّ تنشأ علاقة اقتصادية معقدة بين الدول.

في هذه العلاقة، تتمتع الدول الرأسمالية القوية بقدرة على النمو الذاتي، بينما تعاني الدول التابعة من عدم القدرة على تحقيق النمو بمفردها.

يمكن القول إن مقولات نظرية التبعية تتعارض مع نظرية التحديث، التي تسعى إلى إعادة إنتاج وتطبيق التجربة الرأسمالية الغربية في المجتمعات والبلدان النامية، دون مراعاة الخصوصيات البنيوية والثقافية لهذه البلدان.

كما تتفق الماركسية التقليدية مع نظرية التحديث في رؤيتها للاستبداد والركود في الدول النامية، إذ تعدُّ أن هذه العوامل تمثل معوقات تعيق النمو والتطور فيها (تيوريول، ٢٠١٩: ١٤٩).

**نظرية النظام العالمي:**

أدت التطورات النظرية في مجالات التنمية مجدداً إلى تجاوز تحليلات نظرية التحديث بسبب فشلها في عرض تفسير حقيقي لأسباب التخلف في بلدان العالم الثالث فضلا عن تقديمها تحليلاً مضاداً ومخالفاً للنظريات السابقة خصوصاً نظرية التبعية بسبب عدم قدرتها على اقتراح آليات عملية للمساهمة في تحقيق النمو في تلك البلدان لتظهر نظرية النظام العالمي الحديث في السبعينيات من هذا القرن والتي تعدُّ الأكثر حداثة في ميدان التنمية والتحديث.

وتعدُّ هذه النظرية أن طبيعة الإنتاج المحلي السائد هو المؤشر الأساسي لدرجة التطور والنمو في المجتمعات وتهتم هذه النظرية بالمكانة التي يحتلها هذا المجتمع داخل النظام العالمي. كالدول الصناعية الحديثة التي تحتل مكانة مركزية بين المجتمعات مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا.

تأتي هذه المكانة نتيجة للنمط السائد في الإنتاج، الذي يتمثل في الإنتاج الصناعي الكثيف. في المقابل، تسود أنماط الإنتاج الزراعي البسيط في معظم الدول النامية، مما يجعلها تحتل مكانة هامشية. أما الدول الغنية بالموارد النفطية وبعض دول أوروبا الشرقية، فتحتل مكانة متوسطة.

تقترح نظرية النظام العالمي تعديل الوضع الطبقي لدولة من دول النظام العالمي المعاصر من خلال التحول من نمط الإنتاج الزراعي البسيط إلى نمط الإنتاج الصناعي الكثيف. وتظهر هذه النظرية علاقات متفائلة بين دول المركز ودول المحيط، على عكس الصورة السلبية التي قدمتها نظرية التبعية (ناصف، عجيمة، ٢٠٠٦: ١٥١).

**نظرية العلاقة بين الحضارات المعاصرة:**

عند دراسة واقع البلدان النامية وعلاقتها بالحضارة الغربية، يتضح أن هذه العلاقة أدت إلى ظهور فرضية صراع الحضارات. وقد صوّر بعض المفكرين، مثل "صاموئيل هانتنجتون"، هذا الصراع على أنه تنافس وعداء من جانب الحضارات غير الغربية في الدول النامية، التي عانت من الاستبداد والانغلاق على ماضيها، وتجارب حضارية فاشلة لم تتمكن من تقديم حلول فعالة للمشكلات المعاصرة، مثل البطالة والفقر والفساد وكثرة الإنجاب والديكتاتورية. وبما أن هذه الحضارات تتبنى موقفاً معادياً تجاه الحضارة الغربية، يقترح هنتنجتون أن تتوقف الحضارة الغربية عن التعاون مع هذه الحضارات المعادية، وأن تركز على توحيد جهودها الاقتصادية.

**أثر التنمية في الأسر الإماراتية:**

الأسرة هي وحدة اجتماعية تتميز بتشارك الأفراد في مكان الإقامة والتعاون الاقتصادي، بالإضافة إلى دورها في التكاثر. وتوجد علاقة جنسية معترف بها من قبل المجتمع بين اثنين على الأقل من أعضائها. تتنوع أشكال الأسرة، ومن أبرزها الأسرة النووية، التي تُعتبر النواة الأساسية للمجتمع، وتُعرف أحيانًا بالأسرة الزواجية أو الأسرة الصغيرة. تتكون هذه الأسرة من زوج وزوجة وأطفالهما، وقد يعيش معهم أفراد آخرون. وعندما يحدث ذلك، تتجمع عدة أسر صغيرة معًا في ظروف معينة وبشروط خاصة يتكون شكلان آخران للأسرة فتوجد الأسرة المتعددة للأزواج أو الزوجات وهي تجمع عائلتين صغيرتين أو أكثر بشرط أن يكون الزوج أو الزوجة مشتركة في أكثر من أسرة صغيرة واحدة (لعمارة وآخرون، ٢٠٠٦: ٦٩)

الشكل الثاني هو الأسرة الممتدة، التي تتكون على الأقل من عائلتين صغيرتين، حيث تكون إحداهما امتدادًا للأخرى. لا يخلو أي مجتمع إنساني من الأسرة الزواجية، مما يجعلها ظاهرة اجتماعية عالمية. قد توجد الأسرة الزواجية بمفردها كالشكل الوحيد للأسرة في المجتمع، وفي أحيان أخرى، قد تتواجد في سياق مركب، حيث تكون الوحدة الأساسية جزءًا من تركيب اجتماعي أكبر، كما هو الحال في الأشكال الأخرى للأسرة.

**عمل المرأة وعلاقته بتحسين مستوى المعيشة:**

يمكن أن يكون دخل المرأة العاملة أحد الأسباب الرئيسية للخلافات بين الزوجين في بعض الأسر الإماراتية، خاصة إذا كانت الزوجة ترفض المساهمة في نفقات الأسرة أو تحمل الأعباء الاقتصادية. كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الزوجية، إذ يؤدي دعم الزوج وفهمه لظروف زوجته العاملة دورًا حيويًا في تعزيز العلاقة بينهما (هانتنجتون، ١٩٩٥: ٧١).

مع تزايد تكاليف المعيشة واحتياجات الحياة اليومية في دولة الإمارات، أصبح عمل المرأة ضرورة ملحة بجانب عمل الزوج لتوفير نفقات الأسرة. ويُسهم عمل المرأة في تخفيف العبء المالي عن الزوج، وفي بعض الحالات قد يعزز ذلك من العلاقة الزوجية من خلال التعاون المتبادل وتبادل الآراء حول كيفية تدبير الأمور المالية

إضافة إلى ذلك، فإن عمل المرأة له آثار إيجابية على أوضاع الأسرة ككل، مثل تحسين مستوى الحياة الصحية والغذائية، وزيادة فرص تعليم الأطفال. وفي داخل الأسرة، تسهم المرأة في اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الأسرة، مما يعزز من دورها الفعّال في الحياة الأسرية والمجتمع الإماراتي بشكل عام (بن زيان، ٢٠٠٤، ٨٣).

لقد أصبح لعمل المرأة في الإمارات دور محوري في تغيير الهيكل الأسري، إذ يعزز الاستقلال المالي للأسرة ويساهم في تحسين مستوى المعيشة. مع دخول المرأة إلى سوق العمل، تغيرت الأدوار التقليدية داخل الأسرة، وأصبح الزوجان يشتركان في اتخاذ القرارات الاقتصادية ورعاية الأطفال، مما يعزز التوازن داخل الأسرة. ومع ذلك، قد يواجه الأطفال تحديات في غياب الأم بسبب العمل، ما يتطلب من الأسر البحث عن بدائل مثل المربيات أو الاستعانة بشبكة الدعم الاجتماعي لضمان تلبية احتياجات الأطفال.

إن ممارسة الفرد لأي نوع من السلوك الإنساني تحمل معنى اجتماعيًا يساعده على تحديد قيمة السلوك الذي يرغب فيه، كما يعين له كيفية التفضيل بين الأنماط المختلفة من الأفعال والسلوكيات. في هذا السياق، تحمل مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات ودخولها إلى سوق العمل معانٍ اجتماعية متعددة تتباين باختلاف خصائص الأفراد واتجاهاتهم تجاه القيم الاجتماعية والمادية والجمالية.

يُلاحظ أن تباين المواقف تجاه عمل المرأة في الإمارات بين أفراد المجتمع ينبع من اختلاف الدلالات الاجتماعية التي يحملها العمل بالنسبة لكل فرد. فعند الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية، يُنظر إلى قيمة المرأة ومكانتها الاجتماعية من خلال مكانة الأسرة التي تنتمي إليها ضمن النظام الاجتماعي العشائري وروابط القربى. في بيئات معينة، قد تشعر الأنثى بالمسؤولية نحو تعزيز التواصل الاجتماعي من خلال أدوارها في الأسرة والمجتمع المحلي، وهو ما قد يستمر حتى في السياقات الحديثة مثل الحياة في المدن الكبرى.

أما بالنسبة لعمل المرأة ومشاركتها في النشاط الإنتاجي في دولة الإمارات، فقد يكون له دلالات سلبية لدى الأشخاص ذوي الاتجاهات التقليدية في حال عدم وجود ضروريات اجتماعية أو إنسانية تسوغ ذلك. على وفق ما تقتضيه الأعراف الاجتماعية، قد يُنظر إلى العمل المأجور خارج المنزل من قبل المرأة كخروج عن القيود الاجتماعية أو القيم الدينية

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التي تشدد على أن مكانة المرأة ترتبط بما تقدمه من أعمال تخدم أسرتها وتعزز رفاهيتها (تيم، النادي، ٢٠٠٩: ٧).

بناءً على ذلك، يختلف معنى عمل المرأة في الإمارات بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة. ففي بعض الشرائح الاجتماعية الواسعة، قد يكون للعمل قيمة اقتصادية، في حين قد يُعدُّ في مجموعات أخرى ذا دلالة اجتماعية أو ثقافية. وبالتالي، يتأثر تفسير سلوك المرأة في هذا السياق بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في البيئة الإماراتية.

الفئات الاجتماعية المختلفة ورؤية عمل المرأة في الإمارات:

- الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض: تميل إلى رؤية عمل المرأة من منظور اقتصادي، حيث يعتبرونه وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل، مما يساهم في توفير احتياجات الأسر.
- الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط: ترى في عمل المرأة فرصة لتعميق التواصل الاجتماعي وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، مما يساعد على تحسين العلاقات الأسرية والإجتماعية .
- الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع: تنظر إلى عمل المرأة من زاوية ثقافية وجمالية، إذ يرتبط عملها بتصورات اجتماعية وثقافية تسهم في تطوير المجتمع وتعزز من مكانة المرأة في المجتمع الإماراتي.

**أثر التنمية في الأسرة الإماراتية في المجالات الاجتماعية:**

تُعدُّ الأسرة ركيزة أساسية تدعم تطور المجتمع، إذ تمثل الروح الحية والمحور الذي تعكس من خلاله الهوية والثقافة الوطنية. إنها الوحدة الصغيرة التي تنبض بالحياة والنشاط، وتعبر عن جوهر التراث والقيم الإماراتية. إذا اعتبرنا الأسرة "حجر الزاوية" للمجتمع، فإن هذا التشبيه يستحق أن يُجسد بتفصيل. لنفترض أن المجتمع هو مبنى قوي ومتماسك، فإن الأسرة تمثل القاعدة الراسخة التي تدعم هذا المبنى وتضمن استمراريته ووجوده.

وعندما يكون المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة دون مستوى معين، فإن كثرة الأطفال قد لا تُعتبر عبئًا، بل يُنظر إليهم كمصدر محتمل لتحقيق مكاسب مادية. لكن مع ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، يصبح أفرادها أكثر إدراكًا للظروف المعيشية المحيطة بهم، مما يدفعهم نحو السعي لتحسين رفاهتهم وكفايتهم. يتضح أن رفع المستوى الاقتصادي للأسرة يؤدي إلى تقليص النمو السكاني، من خلال تحسين مستوى التعليم والوعي لدى أفراد الأسرة (عقيل، الأصفر، ٢٠٠٤: ٣٣٣).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يتجلى تأثير التنمية في الأسرة في العديد من المناسبات الاجتماعية والأسرية، إذ يتغيب البعض لأسباب متعددة، أبرزها عدم القدرة على تلبية الواجبات الأسرية ومتطلباتها المالية. ومن ثم، يصبح العائق المالي سبباً في تقليص الروابط الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء.

ويجب أن تكون هناك التزام بوضع ميزانية منطقية للأسرة يتناسب فيها الدخل مع الإنفاق، خصوصا الأسر الكبيرة التي لديها دخل متوسط مقارنة بعدد الأفراد، في كثير من الحالات يكون ضعف الإمكانيات المادية سبباً في الخلافات الأسرية

وأشار تقرير مركز دبي للإحصاء (٢٠٢٣) أن مستوى الأسر الإماراتية بلغ المتوسط السنوي لدخل الأسرة الإماراتية ٨٦٦ ألفاً و٨٩٠ درهماً، أي بمتوسط شهري بلغ ٧٢ ألفاً و٢٤١ درهماً للأسرة الواحدة، وبما يعادل ١٠ آلاف و٩٠٠ درهم شهريا للفرد، وبلغ المتوسط السنوي لدخل الأسرة غير الإماراتية ٣٣٧ ألفاً و٣٩٢ درهماً. مما يبين وجود علاقة طردية بين دخل الأسرة والعلاقات الاجتماعية ويظهر ذلك في التماسك القوي بين الأسر ذات الدخل العالي أو المستقر وعكس ذلك بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض أو المحدود

**أثر التنمية في الأسرة الإماراتية في مجال التعليم:**

أشار تقرير وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة لعام (٢٠٢٣) أن الإمارات تولت اهتمامًا كبيرًا بتحديث وتطوير نظام التعليم والتدريب بما يتماشى مع المتطلبات العصر ويعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع التحديات. فقد استثمرت الدولة بشكل كبير في إنشاء جامعات ومعاهد تعليمية متقدمة، فضلًا عن برامج تدريبية تهدف إلى إعداد الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في القطاعات المتطورة.

التعليم العالي: تضم الإمارات جامعات رائدة على المستوى العالمي مثل جامعة نيويورك أبو ظبي وجامعة الإمارات، مما يعزز من فرص التعليم العالي ويوفر بيئة تعليمية متقدمة ومتنوعة.

الابتكار والبحث العلمي: تشجع الإمارات البحث العلمي من خلال تقديم منح للباحثين وإقامة مراكز بحثية متخصصة، مما يعزز من قدرة الدولة على تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي ويساهم في تطوير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات المجتمع.

كما أوضح التقرير أن هذه الجهود تؤثر بشكل عميق وإيجابي في الحياة الأسرية من عدة نواحٍ:

١. تحسين فرص العمل والدخل: يساهم التعليم والتدريب في توفير المهارات اللازمة للأفراد للانخراط في قطاعات متقدمة مثل التكنولوجيا والعلوم، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل العائلي وتحسين جودة المعيشة.

٢. زيادة الوعي ثقافياً واجتماعيا: يعزز التعليم المتقدم من الوعي سواء كان ثقافياً أو اجتماعياً ، مما يساهم في تعزيز الحوار المفتوح بين أفراد الأسرة والفهم المتبادل، مما يؤدي إلى تقوية العلاقات الأسرية وتبادل المعرفة والخبرات.

٣. التوازن بين الحياة المهنية والأسرية: من خلال برامج التعلم والتدريب التي تشمل ورش عمل ودورات لتطوير المهارات الشخصية وإدارة الوقت، يتسنى للأفراد التوازن بين العمل والوقت الأسري، مما يحسن من جودة العلاقات الأسرية.

٤. تأهيل الأجيال القادمة: يسهم النظام التعليمي المتقدم في إعداد الأجيال المقبلة ليكونوا أفرادًا مؤهلين للمشاركة الفعالة في المجتمع. هذا يعزز من دور الأسرة كمركز لتكوين القيم والمهارات الأساسية، ويشجع على تعليم مستمر داخل الأسرة لدعم النمو الشخصي والمجتمعي.

٥. التطور الشخصي للأفراد: يوفر التعليم والتدريب فرصًا لتنمية المهارات الشخصية والمهنية، مما يساعد في بناء شخصيات قوية ومستقلة، هذه الشخصية تعزز من بيئة أسرية داعمة ومحفزة على النمو والتطور التطور التكنولوجي وعلاقته بالدخل الأسري:

التكنولوجيا: تعرف على أنها مجموعة من المعرفة والأساليب والأدوات التي تستخدم التكنولوجيا لتحقيق أهداف معينة، سواء كانت في مجال الإنتاج، الاتصالات، الطب، أو أي مجال آخر. تشمل التكنولوجيا استخدام الآلات، والأجهزة، والبرمجيات، والمعدات الأخرى لتحسين العمليات وتلبية احتياجات المجتمع

كما أنها تشير إلى التطبيق العملي للمعرفة العلمية في إنتاج السلع والخدمات، ويشمل ذلك استخدام الأدوات والمعدات والأساليب التقنية (الروابدة، ٢٠١٥: ٥٠).

يترك التقدم التكنولوجي تأثيرًا كبيرًا في الاقتصاد، وينعكس ذلك على الحياة الأسرية بطرائق مختلفة. من جهة، يمكن أن يعزز استخدام التقنيات الحديثة وتحسين الإنتاجية من دخل الأسر من خلال خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة. وَمَع ذلك، قد يواجه بعض أفراد الأسر صعوبة في التأقلم مع سوق العمل، خاصة إذا تم استبدال وظائفهم التقليدية بالتكنولوجيا، مما قد يؤدي إلى فقدان الدخل أو تقليص الفرص المتاحة.

فضلا عن ذلك، قد تسهم الأتمتة والروبوتات في تعديل ساعات العمل، مما يؤدي إلى تقليص ساعات العمل في بعض الصناعات، وبالتالي توفير وقت إضافي للأسر للتفاعل الاجتماعي وقضاء وقت أطول مع العائلة. ومع ذلك، قد يتطلب التحول إلى وظائف جديدة مهارات تقنية متقدمة، مما يزيد من الأعباء المالية والوقتية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كما أن التقدم التكنولوجي قد يؤدي إلى زيادة تفاوتات الأجور في المجتمع، مما يعمق الفجوات الاقتصادية بين الأسر ذات الدخل المرتفع والمنخفض. هذه التفاوتات قد تؤثر في نوعية الحياة الأسرية، مما يزيد من الضغوط المالية على بعض الأسر أو يعزز من تحسين مستوى معيشة أسر أخرى. (أبو فارة، ٢٠٠٦: ٦١٧).

تسهم التكنولوجيا بشكل كبير في تغيير حياة الأسر الإماراتية، حيث تقدم العديد من الفرص التي تحسن من نوعية الحياة. مع الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح العمل عن بُعد خيارًا شائعًا، مما يوفر مرونة أكبر في التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

كما أسهم التعليم الإلكتروني في تحسين مستوى التعليم لأفراد الأسرة، خصوصًا للأطفال، من خلال الوصول إلى موارد تعليمية عالمية. على الرغم من ذلك، قد تؤدي التكنولوجيا إلى العزلة الاجتماعية في بعض الأحيان، حيث يقل التفاعل الشخصي بين أفراد الأسرة في ظل الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي.

**الخاتمة:**

تحققت التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر بذل جهود كبيرة على عدة أصعدة. إذ عملت على تحقيق استقرار أسري وزيادة رفاهية المواطنين، مما ساعد على تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية. هذه الجهود تمثلت في:

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال السياسات التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل للمواطنين، فضلا عن استثمارات ضخمة في قطاعات مثل النفط، الطاقة المتجددة، والسياحة. هذه السياسات تساهم في تحسين المستوى المعيشي.
٢. الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية: من خلال تقديم خدمات صحية وتعليمية متطورة، تعمل الإمارات على تزويد الأفراد بالأدوات والفرص التي تُمكّنهم من تحسين مستوياتهم المعيشية والاجتماعية.
٣. التركيز على تمكين المرأة: من خلال تشجيع مشاركة المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، مما أسهم في تقوية دور الأسرة الإماراتية، وتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي.
٤. تعزيز الرفاه الاجتماعي: عبر برامج ومبادرات تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للأسر، بما في ذلك الدعم الاجتماعي، والإعانات المالية، والخدمات التي تسهم في تحقيق توازن بين الحياة المهنية والأسرية.

٥. الاستثمار في التنمية البشرية في الإمارات كان أحد المحركات الأساسية التي أسهمت في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي. الإمارات تبنت برامج لتعليم وتدريب الأفراد على أحدث المهارات، مما ساعد في رفع كفاءاتهم وتزويدهم بالقدرات اللازمة لمواجهة التحديات الحديثة.

بالمجمل، يمكن وصف تجربة الإمارات أنموذجًا في كيفية استثمار الموارد بشكل يحقق التنمية المستدامة ويُسهم في استقرار الأسرة والمجتمع.

**النتائج:**

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولات كبيرة في مجالات التنمية والتحديث منذ تأسيسها في عام ١٩٧١، مما أثر بشكل كبير في الأسرة وجودة الحياة الأسرية. يمكن تلخيص هذه التأثيرات في النقاط الآتية:

١. تحسين مستوى المعيشة؛ إذ أدت التنمية الاقتصادية السريعة إلى زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة للأسر الإماراتية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية بجودة عالية، مما ساهم في رفع مستوى الرفاهية للأسر. كما أسهمت التنمية الشاملة في الإمارات بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة للأسر وزيادة الاستقرار المالي. من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، والسياسات الاجتماعية. وبذلك نجحت الإمارات في بناء مجتمع يحقق رفاهية عالية للمواطنين ويعزز من استقرارهم المالي.

٢. التعليم وتمكن المرأة؛ إذ شهدت الإمارات تطورًا كبيرًا في مجال التعليم، إذ أصبح التعليم إلزاميًا ومجانيًا لجميع المواطنين، وأصبح تمكين المرأة أحد الركائز الأساسية للتنمية، و أصبحت المرأة الإماراتية تلعب دورًا فعالًا في سوق العمل والمجتمع، مما أتاح للمرأة المساهمة في سوق العمل، وكان له تأثير عميق على الأدوار الأسرية مما أدى إلى تغيير في الأدوار التقليدية داخل الأسرة، وهذا التغيير يعكس التقدم الاجتماعي الذي شهدته الإمارات في السنوات الأخيرة، وهو نتيجة للسياسات الحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

٣. زيادة فرص التعليم والتدريب في القطاعات المتقدمة في الإمارات أسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الحياة للأسر، حيث أن التعليم لا يقتصر فقط على تعزيز المعرفة الأكاديمية بل يمتد ليشمل تطوير المهارات الفنية والتقنية التي تواكب احتياجات سوق العمل المتطور. هذا التحول أدى إلى تحسين الوضع المالي للأسر، وتعزيز فرص ريادة الأعمال، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الأفراد.

٤. أدى التطور التكنولوجي إلى تغيير أنماط الحياة الأسرية، و أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، كما سهلت التكنولوجيا التواصل بين أفراد الأسرة حتى في حالة وجودهم في أماكن مختلفة، مما ساهم في تعزيز الروابط الأسرية.

٥. مع التحديث، ظهرت تغيرات في القيم الاجتماعية، إذ أصبحت الأسر أكثر انفتاحًا على الثقافات الأخرى. ومع ذلك، ظلت القيم العائلية التقليدية قوية، ولا تزال الأسرة تؤدي دورًا مركزيًا في حياة الأفراد. كما ظهرت تحديات جديدة مثل زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر في التوازن بين العمل والحياة الأسرية، بالإضافة إلى أن التوسع الحضري أدى إلى تغيير في نمط الحياة، و أصبحت الأسر تعيش في مدن كبيرة ذات نمط حياة سريع.

٦. زيادة تكاليف المعيشة أصبحت من التحديات الكبرى التي تواجه العديد من الأسر في الإمارات، كما في العديد من الدول الأخرى، مع ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات مثل السكن، والمواد الغذائية، والتعليم، والرعاية الصحية، أصبحت الأسر في حاجة ماسة إلى استراتيجيات فعّالة لإدارة مواردها المالية بشكل أفضل للحفاظ على استقرارها المالي وتحقيق التوازن بين الدخل والنفقات.

**التوصيات:**

١. يجب تعزيز برامج الدعم الاجتماعي للأسر ذات الدخل المحدود وذلك من خلال استراتيجيات متعددة وشاملة تهدف إلى تحسين حياة هذه الأسر وتخفيف الضغط المالي عنها. وأيضاً من خلال توسيع نطاق الدعم المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية ودعم السكن وتوفير قروض صغيرة للمشروعات وتحفيز التوظيف كما يمكن للحكومة والمجتمع أن يحققوا استقرارًا اقتصاديًا أكبر لهذه الفئات في مواجهة التغيرات الاقتصادية

٢. العمل على تطوير خدمات رعاية الأطفال وذلك من خلال وضع استراتيجيات شاملة تشمل تحسين الوصول إلى مرافق الرعاية، دعم الأمهات العاملات ماليًا، تدريب العاملين في هذا المجال، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣. ومن خلال تحسين هذه الخدمات، يمكن تخفيف الأعباء عن الأمهات العاملات، وتعزيز استقرار الأسرة، وضمان توفير بيئة آمنة ومحفزة للأطفال، مما يؤدي إلى مجتمع أكثر توازنًا واستدامة.

٤. تشجيع سياسات العمل المرنة، مثل العمل عن بُعد، والذي يتطلب تبني نهج شامل من الحكومة والشركات لتوفير بيئة عمل تدعم التوازن بين العمل والحياة الأسرية وذلك من

خلال تقديم التشريعات المناسبة، دعم التكنولوجيا، توفير التدريب المهني، وتعزيز ثقافة الثقة والمرونة، يمكن تحقيق بيئة عمل أكثر مرونة، مما يسهم في تعزيز إنتاجية الموظفين ورفاهيتهم.

٥. مواصلة الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والذي يعتبر ركيزة أساسية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية ودعم التنمية الأسرية ويكون ذلك من خلال استثمار قوي في مشاريع الطاقة النظيفة، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، وتقديم حوافز للشركات والأفراد والذي من خلاله يمكن تحقيق فوائد بيئية واقتصادية ملموسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم والتدريب في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا سيكون له دور كبير في تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتحقيق هذا التحول المستدام.

٦. يجب العمل على إعداد برامج توعية ثقافية واجتماعية لتعزيز القيم الاجتماعية وتقوية الروابط الأسرية وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المؤسسات التعليمية، الإعلامية، والمجتمعية، والذي بدوره يساهم في تعزيز القيم الأسرية والاجتماعية التي تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الأسري.

## المراجع

### المراجع العربية:

أبو فارة، يوسف (٢٠٠٦). تطبيقات الإنترنت في منظمات الأعمال الصغيرة: مدخل للتأهيل نحو الميزة التنافسية. الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

أبو كريشة، عبد الرحمان (٢٠٠٣). علم الاجتماع والتنمية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

أحمد، بيداء (٢٠٢١). تجربة التحديث في فرنسا منذ عام ١٨٧٠. مجلة العهد، *6*، 49-70.

أحمد، رفيدة، نوفل، أشرف، كمال الدين، مني (٢٠٢١). دور المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية وعلاقته بأدائها المهني: دراسة سوسيولوجية لعينة من النساء العاملات. المجلة البيئية للدراسات والبحوث، *11(4)*، 226-258.

بكوش، فاطمة الزهراء (٢٠٢٢). السياق التاريخي والبناء المفاهيمي. مقال علمي وأكاديمي لمفهوم التنمية وفق رؤية المفكر المغربي مصطفي محسن على الرابط: https://www.alalam.ma/

بن زيان، مليكة (٢٠٠٤). عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية: دراسة ميدانية بجامعة منتوري – قسنطينة] رسالة ماجستير [. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.

تيم، حسين، النادي، النادي، ابتهاج (٢٠١٠). درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا) بحث منشور). مؤتمر العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين: واقع وتحديات، جامعة النجاح الوطنية.

تيوريول، يان (٢٠١٩). محددات التحول الديمقراطي، تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (١٧٢-٢٠٠٤). ترجمة: صالح، خليل. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

خمش، مجد الدين (٢٠٠٤). الدولة والتنمية في إطار العولمة. عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الروابدة، عوض (٢٠١٥). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على فاعلية الرسالة التسويقية الإلكترونية: حالة دراسية لطلاب جامعة اليرموك] رسالة ماجستير [. جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عقيل، أديب، الأصفر، احمد (٢٠٠٤). علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل: دراسات معاصرة في علم الاجتماع. منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

لعمارة، جمال، وبن طبي، دلال، ونصبة، مسعودة (٢٠٠٦). الزكاة وتمويل التنمية المحلية. الملتقي الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

المريمي، الباشير (٢٠٢٣). التنمية والتحديث كقيم اجتماعية لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الليبي. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 27،.186-168

ناصف، إيمان، وعجيمة، محمد (٢٠٠٦). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

هانتنجتون، فرانسيس (١٩٩٥). صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي. ترجمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

التقارير الدولية والوطنية

تقارير البنك الدولي، (٢٠٢٢) https://www.worldbank.org/ext/en/home

وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (الإصدار الواحد والثلاثين)، إصدار عام ٢٠٢٣. متاح على الموقع https://www.moec.gov.ae/

تقرير وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، https://www.moe.gov.ae/ar/Pages/home.aspx

وكالة أنباء الإمارات (وام)، البنية التحتية. رافعة أساسية للتنمية المستدامة في الإمارات، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.wam.ae/ar/article/

تقرير مركز دبي للإحصاء – نوفمبر ٢٠٢٣م – https://www.dsc.gov.ae/ar-ae

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

## References

Abu Farah, Youssef (2006). Internet Applications in Small Business Organizations: An Approach to Qualifying for Competitive Advantage. First International Conference: Qualifying Requirements for Small and Medium Enterprises in Arab Countries, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University of Chlef.

Abu Krisha, Abdel Rahman (2003). Sociology and Development. Alexandria: Modern University Office.

Ahmed, Baida (2021). The Modernization Experience in France Since 1870. Al-Ahd Journal, 6, 49-70.

Ahmed, Rafida, Noufel, Ashraf, Kamal El-Din, Mona (2021). The Role of Working Women in Social Development and its Relationship to their Professional Performance: A Sociological Study of a Sample of Working Women. Environmental Journal of Studies and Research, 11(4), 226-258.

Bakouch, Fatima Zahra (2022). Historical Context and Conceptual Construction. A scholarly and academic article on the concept of development according to the vision of the Moroccan thinker Mustafa Mohsen, available at: https://www.alalam.ma/

Ben Ziane, Malika (2004). The Wife's Work and its Impact on Family Relations: A Field Study at Mentouri University – Constantine [Master's Thesis]. Faculty of Humanities and Social Sciences, Mentouri University Constantine.

Tim, Hussein, Al-Nadi, Al-Nadi, Ibtihaj (2010). The Degree of Palestinian Women's Contribution to Development from the Perspective of Graduate Students (Published Research). Conference on the Educational Process in the 21st Century: Reality and Challenges, An-Najah National University.

Tioreol, Yan (2019). Determinants of Democratic Transition: An Explanation of Changes in Governance Systems Worldwide (2004-172). Translated by: Saleh, Khalil. Arab Center for Research and Policy Studies.

Khamesh, Majd Al-Din (2004). The State and Development within the Framework of Globalization. Amman: Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.

Al-Rawabdeh, Awad (2015). The Impact of Social Media on the Effectiveness of Electronic Marketing Messages: A Case Study of Yarmouk University Students [Master's Thesis]. Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Aqeel, Adeeb, and Al-Asfar, Ahmed (2004). Sociology of Organizations and Work Problems: Contemporary Studies in Sociology. Damascus University Publications, Faculty of Arts and Humanities.

Laamara, Jamal, Ben Tabi, Dalal, and Nasba, Masouda (2006). Zakat and Financing Local Development. International Conference: Financing Policies and Their Impact on Economies and Institutions, Faculty of

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Economic Sciences and Management, Mohamed Khider University of Biskra.

Al-Maryami, Al-Bashir (2023). Development and Modernization as Social Values for Achieving Justice and Equality in Libyan Society. Journal of Bani Walid University for Human and Applied Sciences, 27, 168-186.

Naseef, Iman, and Ajima, Muhammad (2006). Economic Development: Theoretical and Applied Studies. Alexandria, University Press for Printing, Publishing, and Distribution.

Huntington, Francis (1995). The Clash of Civilizations: Remaking the World Order. Translated by the Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut.